



**بعثة "المعهد الانتخابي لاستدامة الديمقراطية في إفريقيا"  
لمتابعة انتخابات مجلس الشورى المصري (المرحلة الثانية والنهائية)  
من 14 فبراير إلى 22 فبراير 2012  
بيان تمهيدي**

**1 - مقدمة**

قام المعهد الانتخابي لاستدامة الديمقراطية في إفريقيا، بعد متابعة انتخابات مجلس الشعب (من 29 نوفمبر 2011 إلى 15 يناير 2012)، وانتخابات مجلس الشورى في الفترة من 29 يناير حتى 22 فبراير 2012. ويختص هذا البيان التمهيدي بالجولة الثانية لانتخابات مجلس الشورى والتي جرت في 14 و15 فبراير وانتخابات الإعادة التي جرت بتاريخ 22 فبراير 2012.

تألفت البعثة من عدد 20 شاهد متوسط و قصير الأجل قادمين من منظمات المجتمع المدني في الكاميرون وكوت ديفوار وجمهورية الكونغو الديمقراطية وموزامبيق وجنوب إفريقيا وكينيا وجمهورية جنوب السودان والسنغال وتونس. وقد شهدت البعثة المرحلة الثانية من انتخابات مجلس الشورى في ثمان محافظات وهي: أسوان و المنيا والجيزة والإسماعيلية ومرسى مطروح وبورسعيد والقليوبية والسويس.

ولقد ارتكز التقييم في المرحلة الثانية والنهائية من انتخابات مجلس الشورى على كل من الإطار الدستوري والقانوني والتنظيمي لمصر بالإضافة إلى مبادئ إدارة الانتخابات والرصد والمراقبة (PEMMO) وإعلان الاتحاد الأفريقي بشأن المبادئ التي تحكم الانتخابات الديمقراطية في أفريقيا وإعلان مبادئ المراقبة الدولية للانتخابات كأساس لتقييم البعثة لانتخابات مجلس الشورى. وبشكل مماثل، فإن تقييم الانتخابات من جانب بعثة EISA يبنى على النتائج التي تم التوصل إليها خلال انتخابات مجلس الشورى.

ويقدم البيان الحقائق المعلوماتية والبنائية الملموسة للهيئات الانتخابية والذي حصلت EISA على ترخيصها منها في إطار مهمة EISA لمتابعة الانتخابات بالإضافة إلى العمليات الإنتقالية الأخرى في مصر. وتقدم هذه البعثة نتائجها واستنتاجاتها وتوصياتها للمرحلة الثانية من انتخابات مجلس الشورى في إطار التضامن الدولي تجاه شعب

مصر الذين قاموا بإلزام أنفسهم بنظام ديمقراطي للحكومة، بما في ذلك انتخابات ديمقراطية. ويقتصر استنتاج البعثة في المرحلة الثانية من انتخابات مجلس الشورى حتى 23 فبراير 2012.

## 2 - النتائج التي توصلت إليها البعثة

توصلت بعثة فريق EISA في المحافظات الثماني المذكورة أعلاه ومن خلال متابعتها وشهادتها للعملية قامت بتقرير النتائج والتوصيات التالية بهدف المساهمة في تحسين العمليات الانتخابية المستقبلية في مصر:

- ملاحظات عامة: تثنى البعثة الدور والجهود التي قامت بها اللجنة القضائية العليا للانتخابات (SJCE) لإنجاح العملية الانتخابية بشكل سلمي ومنظم. وإنما تعضض على المشاركة المتزايدة للسيدات لموظفي العملية الانتخابية. وإن متابعة لجان الاقتراع كان أسهل خلال هذه المرحلة من الانتخابات بالمقارنة بالانتخابات السابقة.
- التأخر في فتح مراكز الاقتراع: لاحظت البعثة التأخر في فتح معظم مراكز الاقتراع التي قامت البعثة بزيارتها. وكان سبب هذا التأخر في بعض الحالات في تأخر وصول ممثلي الهيئة وفي الحالات الأخرى تأخر وصول القضاة.
- المشاركة القليلة من الناخبين: يجب تشجيع الناخبين المصريين للمشاركة في العملية الانتخابية. لاحظت البعثة اقبال ضعيف جدا خلال المرحلة الثانية من انتخابات مجلس الشورى والتي وصلت إلى أدنى مستوياتها بالمقارنة بالانتخابات السابقة ككل. كما لاحظت البعثة في معظم مراكز الاقتراع عدم وجود طوابير للناخبين وأن المعلومات التي وردت من المتابعين لتلك الانتخابات كانت تتعلق بالإقبال الضعيف جدا في انتخابات مجلس الشورى كهيئة معتمدة والتي لا تملك أي سلطة في هذا الصدد. ولقد ذكروا أيضا أن ضعف إقبال الناخبين قد يكون أيضا نتيجة إجهادهم نظراً لطول العملية الانتخابية. و أن عدم كفاية وتوعية الناخبين المحدودة كانت سببا في انخفاض نسبة المشاركة.
- عدم كفاية معلومات ومعرفة الناخبين: ذكرت البعثة الترويج الإعلامي المحدود ومن أطراف منظمات المجتمع المدني والأطراف السياسية. ولقد كان هذا معقدا بسبب الحملات الانتخابية المحدودة خلال المحافظات المذكورة.
- مساهمة وكلاء الأحزاب المحدودة: بمجرد بداية انتهاء إنتخابات مجلس الشورى وضعف مشاركة مدوبي الأحزاب في هذه العملية. لاحظت البعثة غياب معظم مندوبي المرشحين والتي تتبوع من عدم وضوح دورهم ومسئوليتهم في هذا الصدد وعدم وجود منهج منظم لمتابعة الانتخابات.

- دور قوات الأمن: لاحظت البعثة وجود قوات الأمن المكثف في كافة مراكز الاقتراع التي قامت بزيارتها. وبالرغم من ذلك؛ فقد شهدت البعثة في بعض الحالات تدخل قوات الأمن في إجراء التصويت والفرز وتولي بعض مسؤوليات موظفي الاقتراع. حتى أن قوات الأمن كانت موجودة داخل مراكز الاقتراع خلال جلسة الفرز على الرغم من المادتين 26 و27 من القانون رقم 73 لعام 1956 بشأن مباشرة الحقوق السياسية والذي يحظر وجود أفراد الأمن في مراكز الاقتراع إلا بإذن من رئيس اللجنة. حيث ينبغي وقف هذه الممارسة. وعلاوة على ذلك؛ كانت هناك حالات تم فيها طرد شهود EISA أو منعهم من متابعة عملية الاقتراع والفرز وذلك من قبل قوات الأمن. يجب تحديد دور قوات الأمن في السماح للشهود المحليين والدوليين بدخول مراكز الاقتراع والفرز.
- مشاركة الشهود المحليين: ومرة أخرى لاحظت البعثة غياب الشهود المحليين. وتؤمن البعثة بأن وجود مجموعات المتابعة المحلية تساهم بدور حيوي في ضمان انتخابات ذات مصداقية وشفافية في العملية الانتخابية وملكيته لشعب هذا البلد.
- تحسن مشاركة وتمثيل المرأة: تعد مشاركة الإناث على مستوى جيد من موظفي الاقتراع في لجان السيدات ولجان الرجال
- عدم كفاية الشكل العام لمراكز الاقتراع: لم تلاحظ EISA فقط الحجم الصغير لمراكز الاقتراع المستخدمة ولكن أيضا لتلك الحجرات التي غالبا لتلك الحجرات التي استخدمت لأكثر من لجنة اقتراع وفي حالة الإقبال الشديد سوف يكون تحديا كبيرا. بالإضافة إلى أن اللجنة قد لاحظت في بعض المراكز مكان اقتراع واحد يحوي عددا من لجان الاقتراع. في بعض أماكن الاقتراع، تنتهك المساحة سرية الاقتراع مع زيادة قدرة الأطراف الثالثة في التأثير على اختيار الناخبين.
- غياب هوية هيئة الإشراف ومندوبي الأحزاب: لم يرندي هيئة الإشراف بطاقات الهوية ولا حتى مندوبي الأحزاب لكي يسهل التعرف عليهم في مراكز الاقتراع.
- إن المتابعة الدولية المعتمدة تخضع في الأساس للنية السليمة للقضاة وقوات الأمن فيما يتعلق بالوصول إلى مراكز الاقتراع وفقدان المتابعة للجوانب الأساسية فيما يتعلق بإجراءات الفتح وفي بعض الحالات حتى في عد أوراق الاقتراع.
- التطبيق غير المتناسق لإجراءات الاقتراع: لقد كانت هناك تطبيقات متعددة وغير متناسقة لإجراءات الاقتراع: نذكر بعضا منها كما يلي:
  - لم تكن هناك بطاقات تعريف للناخبات المنقبات: شهدت البعثة في بعض الأحيان أن الناخبات المنقبات لم يتم التعرف على هويتهم بشكل إجرائي كامل. وقد يسمح هذا بالتصويت المتعدد.
  - لم تكن هناك صرامة في فحص وتطبيق استخدام الحبر: في معظم مراكز الاقتراع لم يتم طاقم الإشراف على التصويت بغمس أصابع الناخبين في الحبر ولا حتى تطبيقه عليهم عند الإنتهاء من التصويت.
  - عملية حساب الأصوات: إن عملية حساب الأصوات على مستوى مراكز الاقتراع قام بتقليل طول عملية حساب الأصوات. وإن تنفيذ مثل هذا القرار يزيد من كفاءة شفافية وكفاءة وتكامل العملية. وتضمن البعثة

جهود سلطات الانتخابات في هذا التحسين. ومع ذلك، ولاحظت البعثة عدم تناسق في العمليات الإجرائية في عمليات الفرز وعد الأصوات حيث لم يتم ترتيب الأوراق في معظم مراكز الاقتراع وقد يمثل ذلك تحدياً لشفافية ودقة الحساب.

### 3 - توصيات البعثة

بناء على الملاحظات والاستنتاجات؛ قدمت البعثة التوصيات التالية بهدف المساهمة في تحسين العمليات الانتخابية المقبلة في مصر:

- ❖ **النظام الانتخابي:** يتوافق النظام الانتخابي الحالي مع الشروط الأساسية والتي تتوافق مع العملية الانتخابية المعقدة والمطولة بالإضافة إلى إمكانية خفض المستوى التدريجي لاهتمام الناخبين في عملية الانتخاب. وعلى هذا فإنها توصي بأن يتم النظر في النظام الانتخابي مرة أخرى. وفي هذا الصدد تم تقديم المقترحات التالية:
  - **التمثيل:** توصي اللجنة بأن يتم تحديد مقاعد المحافظة والتي ينبغي أن تتناسب مع حجم السكان. وقد يمثل هذا في الانعدام الحالي في قيمة التصويت خلال المحافظات. مع نظام توزيع المقاعد الحالي، فإن المحافظات العشر الصغيرة جداً سيتم تمثيلها بنسبة 33 في المئة في مقاعد مجلس الشورى و 7 في المائة من السكان.
  - **تحديد المقاعد:** تكرر البعثة توصياتها فيما يتعلق بالبيان التمهيدي (28 - 29 نوفمبر 2011) في قانون التوزيع (فلاحين وعمال) و فئات على أن يتم النظر فيه في المراحل القادمة من الانتخابات النيابية بسبب عدم اتساقها من مبادئ الديمقراطية. وإنها علاوة على ذلك توصي بأن يتم حفظها لكل مقاعد المجلس دون تحديد عدد معين خلاف العدد المحدد للتعيين من الرئيس.

- ❖ **إجراءات الفتح:** تقترح اللجنة مراجعة المادة 24 من القانون رقم 73 في ممارسة الحقوق السياسية في أن يقدم لوقت قياسي لفتح الاقتراع دون النظر لوجود ممثلي الأحزاب. وعلى الرغم من ذلك فإن العب يقع على عاتق الأحزاب السياسية والمرشحين في التأكد من وجود ممثليهم المعتمدين في الوقت المحدد عند الفتح وأيضاً ينبغي على القضاة أن يتم إخطارهم بميعاد وصولهم إلى لجنة الاقتراع مسبقاً لكي يتم بدء التصويت في الموعد المحدد.

#### ❖ إجراءات العد:

- أوراق الاقتراع غير المرتبة: توصي البعثة بأن يتم تحديد الاختيار لكل ناخب في أن يختار اثنان على الورقة لكي يتم تضمين أوراق الاقتراع التي لها اختيار واحد في الحساب. وأيضاً ينبغي أن يكون الناخب قادراً على اختيار واحد فقط بدلاً من اثنين.
- تأكيد النتائج الانتخابية: توصي اللجنة بأن يتم إخطار ممثلي الحزب والمرشح المتواجد داخل لجان الاقتراع

خلال عمليات العد لكي يتم توقيع كافة الأوراق المطلوبة للشهادة على أنهم لاحظوا وتأكدوا من العملية . يجب أن يتم توريد تلك الأوراق وما يشابهها في مراكز الاقتراع حيث يتواجد مندوبي الأحزاب والمرشحين ويقوموا بتسجيل شكاواهم واعتراضاتهم على مسار العملية.

- نتائج الإعلان ووضع النتائج الأولية: توصي البعثة بأن يتم تعديل الإجراءات لكي تتطلب من الضباط المتواجدين في مراكز الاقتراع بأن يعلنوا عن النتائج الأولية في مراكز الاقتراع على الفور وبعد العد لتحسين الشفافية والدقة.

### الاستنتاج

بناء على النتائج التي تم توصلت إليها البعثة والإطار القانوني المصري ومبادئ إدارة الانتخابات والرصد والمراقبة (PEMMO) والمبادئ التوجيهية للاتحاد الإفريقي وإعلان مبادئ المراقبة الدولية للانتخابات؛ خلصت بعثة EISA إلى أنه تم إجراء المرحلة الأولى من انتخابات مجلس الشورى على النحو الذي يسمح بحرية التعبير عن اختيار الشعب بجمهورية مصر العربية. وثق البعثة من أنه سيجرى الاعلان عن النتائج بطريقة سلمية لضمان أن تعكس النتيجة النهائية للمرحلة الأولى من انتخابات مجلس الشورى اختيار الناخبين المصريين.

سوف يقوم "المعهد الانتخابي لاستدامة الديمقراطية في إفريقيا" بإصدار تقرير نهائي شامل عن الانتخابات التشريعية في الأشهر القليلة القادمة.

تعرب بعثة مراقبة الانتخابات التابعة "للمعهد الانتخابي لاستدامة الديمقراطية في إفريقيا" عن امتنانها العميق لشعب جمهورية مصر العربية على حسن الاستقبال وكرم الضيافة. كما تشكر البعثة كل من وزارة الشؤون الخارجية واللجنة القضائية العليا للانتخابات لقيامهم بمساعدة بعثة مراقبة الانتخابات التابعة "للمعهد الانتخابي لاستدامة الديمقراطية في إفريقيا" منذ بداية الانتخابات البرلمانية.

### نبذة عن "المعهد الانتخابي لاستدامة الديمقراطية في إفريقيا"

تشكل في 1996، أنشأ المعهد الانتخابي لاستدامة الديمقراطية في أفريقيا (EISA) نفسه كلاعب رئيسي في مجال الانتخابات والديمقراطية في أفريقيا. وقد تطور المعهد الانتخابي لاستدامة الديمقراطية في إفريقيا من كونه عبارة عن منظمات غير حكومية لاجراء انتخابات جنوب أفريقيا إلى منظمة أكثر تنوعا تعمل في جميع أنحاء القارة مع شركاء وطنيين وإقليميين وعموم الأفارقة وشركاء عالميين. لا يقتصر عمل المعهد على الانتخابات ولكنه يشمل أيضا على المجالات الأخرى من الديمقراطية والحكم مثل تطوير الأحزاب السياسية وإدارة النزاعات، وتعزيز التشريعات، والآلية الإفريقية لمراجعة النظراء والحكم المحلي واللامركزية. يقع مقر المعهد في جوهانسبرغ (جنوب أفريقيا)، ولديه مكاتب ميدانية حالية وسابقة في دول مثل أنغولا وبوروندي ونشاد وكوت ديفوار وجمهورية الكونغو الديمقراطية وكينيا ومدغشقر وموزمبيق والسودان، ويعكس ذلك ولايته الجغرافية الواسعة.

تقيم البعثة بفندق نوفوتيل البرج، الزمالك، القاهرة. لمزيد من المعلومات عن البعثة، يرجى الاتصال بالسيد / جستن دوا

(المدير الميداني) على الرقم 01014587159 (02) أو

البريد الإلكتروني: [Justin@eisa.org.za](mailto:Justin@eisa.org.za)